



النواف يشيد بجهود «التربية الخاصة»

في ظل تردي الخدمة في مقابل إنفاق الكثير من الأموال الشاهين يسأل بوشهري عن دور هيئة الاتصالات في حماية مصالح عملاء الاتصالات



اسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً برلمانياً إلى وزيرة الدولة لشؤون الإسكان و وزيرة الدولة لشؤون الخدمات د.جانا بوشهري عن دور الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في حماية مصالح عملاء خدمات الاتصالات.

ونص السؤال على ما يلي: لما كان العصر الحالي هو عصر الاتصالات والمعلوماتية، ولما كان ضعف الاتصال أو حدوث أي خلل به يؤدي إلى ضرر بالغ بالفرد والمجتمع، ونظراً لاستغلال بعض شركات الاتصالات والإنترنت للمواطنين وتردي الخدمة المقدمة لهم في مقابل إنفاق الكثير من الأموال، وهذا بدوره يتعارض مع خطط الحكومة وتوجيهات سمو أمير البلاد بجعل الكويت مركزاً مالياً وتجاريًا ولتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار العالمي.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

(1) ما دور الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في حماية مصالح عملاء خدمات الاتصالات؟

(2) ما الألية المتبعة في تقديم الشكاوى للهيئة حول الخدمات المقدمة للعملاء من قبل شركات الاتصالات وشركات الإنترنت؟

(3) ما دور الرقابي للهيئة في متابعة التزام الشركات بالعملاء المبرمة مع العملاء فيما يخص السرعات المحددة في الإنترنت في عمليات التصفح أو التحميل (Upload - Download)؟

(4) ما الإجراءات المتبعة من قبل الهيئة في ضبط أسعار المبالغ بها في رسوم الخدمة المقدمة والتي تفرضها شركات الاتصالات على العملاء؟ وهل توجد تعريفة خاصة بالهيئة تفرض على العملاء

في حال استخدام نظام التجوال أثناء السفر خارج البلاد، والذي جعل بعض المواطنين يلجأون إلى القضاء

(5) ما دور الهيئة في إنشاء الأبراج والمحطات الراديوية؟ وما تأثيرها على الصحة العامة للسكان بالمناطق السكنية؟ وهل هناك تنسيق بين الهيئة وشركات الاتصالات في إنشائها؟

أكد أن صبره على ما يحدث في «النفط» له حد... وحذر الرشدي باستجوابه عمر الطبطبائي: المسؤول الذي لا يقدر على المحاسبة عليه ان يتعد سواء كان وزيراً أو رئيس وزراء



عمر الطبطبائي

سزجك من المشهد. وأكد أننا لا يعيننا تصريحك يا سمو الرئيس بل ما يعيننا هو التحرك الذي تقوم به فهل حسابت؟ وإذا لم تحاسب فنحن سخاسيك. وكشف عن أنه بالإضافة إلى عدم الرد على الأسئلة البرلمانية هناك تلاعب في بعض الردود، وهذا جاهز في الاستجواب في يوم من الأيام، مؤكداً أن المساءة ليست لوزير النفط فقط بل إلى أعلى من وزير النفط.

وتشدد على أن الساس الذي ليسوا على قدر المسؤولية يجب أن يحاسبوا وإذا لم تكن قادراً على محاسبتهم فابتعد سواء كنت وزيراً أو رئيساً لمجلس الوزراء، فالبلد فيها من هو قادر على العمل والنيات. وأضاف: سبق وأن تحدثت عن مشروع الوقود البيئي وأنا من هنا أتحدى الحكومة إذا تم الانتهاء منه في نهاية عام 2018 فالتشغيل التجاري للمشروع يحتاج بحد ذاته إلى 6 أشهر».

وتابع الطبطبائي موجهاً حديثه لرئيس الوزراء «ياسمو الرئيس بالي خائف ومستمتع من الفساد هناك كلام كبير عن التلاعب مع المقاولين وهنا يأتي دور دورك للمحاسبة والمعاقبة والبحث عن التلاعب خاصة وانك كنت تتفاخر في افتتاح دور الانعقاد الماضي لمشروع الوقود البيئي وانه سينتهي في عام 2018».

ولفت الطبطبائي الى ان مشروع الوقود البيئي يكلف مليارات، و«اسأل الكويت ليست رمل فالمشروع لن ينتهي بالموعد المحدد وسبق وان نصحناكم بشأنه والان لن ننصح وسنطعي الوزير الحالي الجديد حقه الاخلاقي والقانوني ولكن هذا الوقت ليس مرسلاً ومرتبط بالاجابة عن الاسئلة الموجهة اليه».

طالب النائب عمر الطبطبائي سمو رئيس مجلس الوزراء بالاجتماع بالقيادات النفطية والإطلاع على الأسئلة البرلمانية الموجهة حول القطاع النفطي لمعرفة مكان الفساد في القطاع، محذراً من أن استجوابه لوزير النفط حول هذه القضايا جاهز منذ دور الإنعقاد الماضي ويقتضه فقط التوقيع وتاريخ التقديم. وقال الطبطبائي في تصريح للصحافيين:

خرج تصريح لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح يقول فيه ان سمو رئيس مجلس الوزراء مستمتع من وضع الكويت في مؤشر مدركات الفساد، وكان هذا الامر يحتاج الى مؤشرات تبين ان الكويت تتراجع ام لا؟

وبين انه لن يتحدث عن مواضيع الفساد الموجودة بل سيركز على القطاع النفطي الذي كان يتبنى ملفه منذ دور الانعقاد الماضي ولا يزال يتبناه، مبيناً أننا الآن أمام حكومة جديدة ووزراء جدد، ومن الباب الاخلاقي نطعي كل وزير فرصة، فلا يمكن ان نحاسب وزير على ملفات سابقة.

وقال ان وزير النفط الحالي لغاية الآن «رايته بيضة» ويتعامل معنا بطريقة ايجابية ولكن هناك ملاحظات على القطاع النفطي، ومن اليوم الوزير أخذ مهلته الكافية وسنتفتح للملفات التي كنا نتحدث عنها. لافتاً إلى أنه وجه في 10 أبريل 2017 سؤالاً برلمانياً لوزير النفط عن بعض الأمور التي تتعلق بالمال العام، وبعد ستة أيام وردت رسالة من الوزارة بأنه جار إعداد البيانات المطلوبة للرد على السؤال، ولكن إلى اليوم لم تأتي أي إجابة، الآن هل لنا الحق أن نساأل سياسياً ام لا؟

وبين أن هناك قياديين في مؤسسة البترول الكويتية صرفوا لأنفسهم من الأموال العامة أموالاً بغير وجه الحق من خلال موضوع «تصيد الإجازات»، شارحاً أنه سمع هناك إجازات مرة واحدة فقط في السنة، ولكن هناك أشخاص خالفوا القوانين وباعوا إجازاتهم ثلاثة مرات بمبالغ تتعدى الملايين، فضلاً عن «باكيج نهاية الخدمة» الذي يصل إلى ملايين الدنانير.

وطالب سمو رئيس مجلس الوزراء بالإجماع بقيادات القطاع النفطي والإطلاع على أسئلة النواب وكم سؤال لم يتم الرد عليه، مشيراً إلى أن من ضمن أسئلته البرلمانية ما يتعلق باستفادة العضو المنتخب الحالي للموارد البشرية بدون وجه حق بمبالغ تتجاوز الـ 60 ألف دينار.

وشدد على أنني لن أقبل طلب التمديد في الرد على هذه الأسئلة بالذات، وأقسم بالله ان محاور استجواب وزير النفط جاهزة منذ دور الانعقاد الماضي وتحتاج فقط التوقيع والتاريخ، ولكننا إلى الآن نحسن النية بالوزير الجديد اذا لم يكن الوزير قادراً عليهم فإننا قادرون عليهم ولكن



محمد الدلال

وافقت على تعديلات «السجل التجاري»

«المالية البرلمانية» تلغي الحبس على التاجر في «النشر الإلكتروني»



جانب من اجتماع اللجنة (تصوير - محمد صابر)

تم إعطاء موظفي التجارة صفة الضبطية القضائية للاطلاع على سجلات ودفاتر المنشأة التجارية. ولفت إلى أنه كان في المسابق أكثر الضبطيات يتم تحويلها مباشرة إلى النيابة العامة بدون التحقيق أو البحث عن أصل الموضوع في الإدارة المختصة، «ولكن أعطينا الحق للوزارة

2- ما موقف وزارة التربية والتعليم العالي من اعتبار جامعة الشدادية جزءاً من جامعة الكويت أم جامعة حكومية أخرى مع تزويدي بالقرارات الخاصة بهذا الأمر؟

3- هل ستقوم الوزارة بتسليم وافتتاح جزء من جامعة الشدادية أم ستننتظر انتهاء عمليات البناء كافة لافتتاح جامعة الشدادية.

4- الإدارة التشغيلية الحالية المديرية لمشروع جامعة الشدادية مع تزويدي بفرق العمل المتابع للمشروع وما رأيهم كتابياً بشأن إتمام إنجاز مشروع جامعة الشدادية مع إرفاق المستندات كافة بهذا الشأن؟

5- من الأطراف المتسببة بتأخر إنجاز وتسليم مباني جامعة الشدادية وما خطوات الوزارة لمواجهة المتسببين قضائياً وقانونياً وإدارياً؟

6- ذكر ديوان المحاسبة جملة من المخالفات بشأن مشروع المدينة الجامعية في السنوات 2014 وحتى تاريخه يرجى إفادتي بالمخالفات والملاحظات التي أوردتها ديوان المحاسبة وما قامت به وزارة التربية والتعليم العالي لمعالجتها والتعامل معها.

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير التربية والتعليم العالي حامد العازمي بشأن المدينة الجامعية بمنطقة الشدادية.

بمنطقة الشدادية من المشاريع التي استغرق إنجازها دهرًا من الزمن استمر أكثر من عقدين وحتى تاريخه ولم تنتج ولا يوجد كما هو معروف تاريخ محدد لتسليم وافتتاح المدينة الجامعية علماً بأن بعض الإجابة عن أسئلة النواب في مراحل تاريخية سابقة تذكر أن الموعد هو سنة 2019 ميلادية في حين نسع بعض التصريحات الرسمية الإعلامية لعدد من المسؤولين وإن بيان تاريخ الإنجاز هو 2020 م وهو ما يعد تناقضاً من جانب ويعد أيضاً فشلاً للحكومات المتعاقبة في تأخر إنجاز هذا الصرح التعليمي المطلوب للدولة والشعب.

وطالب الدلال بإفادته وتزويده بالآتي:

1- ما التاريخ المقرر لانتهاء مشروع المدينة الجامعية وافتتاح المدينة الجامعية (جامعة الشدادية) بشكل كامل ونهائي؟

عاشور يسأل الصبيح عن أسباب حل جمعية «الثقلين»



صالح عاشور

وجه النائب صالح عاشور سؤالاً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح عن أسباب حل جمعية الثقلين الاجتماعية الخيرية والمخالفات المالية والإدارية الجسيمة التي صرح عنها الوزير.

وقال عاشور: نشرت وسائل الإعلام بتاريخ 18-3-2018 تصريح لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل حول إشهار وحل الجمعيات والمبرات الخيرية وصرحت الوزيرة بعدم السماح بأي حال بتشويه العمل الخيري بما يؤثر على سمعة دولة الكويت في المحافل الدولية، فهل هناك جمعيات خيرية شوهت العمل الخيري؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما هذه الجمعيات؟ وما الأعمال التي قامت بها؟ وما الشكاوى التي عليها؟ وهل تم إبلاغ هذه الجمعيات بتلك الشكاوى؟ وما إجراءات الوزارة مع هذه الجمعيات وهل تم التحقيق معها؟ مع تزويدي بما يثبت ذلك.

الدمخي يسأل وزير الداخلية عن خطوات الوزارة للعثور على مواطن مفقود

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالاً برلمانياً إلى رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح طالب فيه إفادته بالخطوات التي قامت بها وزارة الداخلية للعثور على المواطن المفقود (صباح الجنديل) وما النتائج التي توصلت لها الوزارة في البحث -إن وجدت- خاصة بعد مرور فترة طويلة على فقده؟

«البيئة البرلمانية» تجتمع الأحد المقبل مناقشة التلوث البيئي بمدينة صباح الأحمد

الحويلة : 56 مجرور صرف يصب في جون الكويت



د. محمد الحويلة

تجمعت لجنة البيئة البرلمانية مع وزير الأشغال العامة وممثلة من وزارة الصحة والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة وبلدية الكويت للتحقق من أسبابها في دولة الكويت وكشف مقر للجنة النائب الدكتور محمد الحويلة أن اجتماع اللجنة هو الاجتماع الثامن حيث انه كان هناك نقاش موسع حول المشكلة التي يعاني منها الجميع وهي مشاكل الصرف الصحي.

وأضاف الحويلة في تصريح للصحافيين أن جميع الجهات عليها مسؤولية إيجاد حلول مؤقتة ودائمة لمشاكل الصرف الصحي التي اضرت بمناطق عديدة في البلاد. وأشار الحويلة أن الاجتماع يوم الأحد القادم سيتم في تحديد المسئوليات للجهات الحكومية خاصة وأن هناك 56 مجرور صرف صحي يصب في جون الكويت.

وأكد الحويلة على ضرورة التعاون من قبل جميع الجهات للقضاء على هذه المشاكل البيئية سواء في منطقة صباح الاحمد ومنطقة الصباح الطبيعية ومجرور الغزالي مشيراً الى ان الاجتماعات تنسيقية مستمرة في إيجاد حلول لهذه المشاكل التي تهدد الامن البيئي والصحي.

وأشار الحويلة ان هناك تصرفات بإيجاد محطات مؤقتة لتنقية المياه الصفي في جون الكويت لما تحمله متعدد كبير من المجاري الصحية واستخدامها في الاعمال الزراعية وري السياج الشجري والتجميل في جميع مناطق الكويت خاصة وان هذه المياه لا تستغل بشكل صحيح.

وقال الحويلة ان الجهات ستزد والجنة البرلمانية لما يصلون اليه ومشكلة التلوث الكثير يعاني وعلى الجهات الحكومية التعاون ومعالجة هذا القضية مشيراً الي ان هناك اقترحا بقيام وزارة الصحة بإدارة مجرور منطقة الصباح الطبية وارتابنا تأجيل النظر فيه لحين معرفة قدره الصحة على ادارة هذه الشبكة.

وطالب الحويلة بضرورة ان يكون هناك احساس

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالاً برلمانياً إلى رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح طالب فيه إفادته بالخطوات التي قامت بها وزارة الداخلية للعثور على المواطن المفقود (صباح الجنديل) وما النتائج التي توصلت لها الوزارة في البحث -إن وجدت- خاصة بعد مرور فترة طويلة على فقده؟

وتابع الطبطبائي لا أريد ان اعلن الان استجوابي ولكني اريد اصلاح الموضوع وان لم يصلح في دور الانعقاد الحالي سيكون لي موقف بخلاف موقف الدور الماضي، متمنياً ان لا تاتيه اتصالات وان يعمل رئيس الوزراء والوزير المعني على متابعة المواضيع المتارة في أسئلته.

استجوابي ولكني اريد اصلاح الموضوع وان لم يصلح في دور الانعقاد الحالي سيكون لي موقف بخلاف موقف الدور الماضي، متمنياً ان لا تاتيه اتصالات وان يعمل رئيس الوزراء والوزير المعني على متابعة المواضيع المتارة في أسئلته.

استجوابي ولكني اريد اصلاح الموضوع وان لم يصلح في دور الانعقاد الحالي سيكون لي موقف بخلاف موقف الدور الماضي، متمنياً ان لا تاتيه اتصالات وان يعمل رئيس الوزراء والوزير المعني على متابعة المواضيع المتارة في أسئلته.